

١٧٩/٣٨ - نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ والمتضمن إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي ، و ٣٤٠٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن اتباع نهج موحد لتحليل التنمية وتخطيطها ، و ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، و ٢٠٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٤٧ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٣ والذي يتضمن توصيات بشأن نهج موحد لتحليل التنمية وتخطيطها ،

وإذ تعتقد أن التنمية عملية متكاملة تتضمن أهدافاً اقتصادية واجتماعية على السواء ،

وإذ تعتقد كذلك أن نهجاً موحداً لتحليل التنمية وتخطيطها على الصعيد الوطني هو أداة ممكنة وفعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ولتوفير فرص متزايدة للناس كافة لحياة أفضل ،

وإذ تؤكد من جديد أن لكل دولة الحق السيادي ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لمشيئة شعبها بدون تدخل خارجي ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالردود الواردة من الحكومات بشأن الخبرة المكتسبة في تطبيق نهج موحد على عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية^(١٣٩) ؛

٢ - تعيد تأكيد مقررها ٤٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بمواصلة النظر في مسألة النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها ، أخذة في الاعتبار أهميته لعملية

١ - تحيط علماً مع الارتياح بالتطور البناء الجديد في أنشطة جامعة الأمم المتحدة في مجال البحث والتدريب ونشر المعرفة في إطار المنظور المتوسط الأجل ، باستخدام النهج المتعددة الاختصاصات والمتكاملة ، الموضوعية ، وفقاً لميثاق الجامعة ، عملاً على زيادة فهم المشاكل العالمية العاجلة والملحة وطرح أفكار لحلها ؛

٢ - ترحب بالبداية في عملية جديدة للتخطيط البرنامجي بمركز الجامعة ، تستهدف تيسير اشتراك شبكات جامعة الأمم المتحدة من الدارسين المتعاونين ، وإنشاء وحدة لخدمات التخطيط والتقييم كجزء من هذه العملية ؛

٣ - ترحب أيضاً باعتماد مجلس جامعة الأمم المتحدة للنظام الأساسي المبدئي للجامعة ، وفقاً لميثاقها ، على أساس الخبرة التي اكتسبتها الجامعة منذ إنشائها ؛

٤ - تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في اتجاه إنشاء مراكز البحث والتدريب الثلاثة الأولى التابعة لجامعة الأمم المتحدة ، وهي المراكز التي ستعنى باقتصادات التنمية ، والموارد الطبيعية في أفريقيا ، والتكنولوجيا الحيوية على التوالي ، وزيادة نمو أعمال الجامعة في المساعدة على تعزيز المؤسسات القائمة في البلدان النامية من خلال توسيع شبكات مؤسساتها المنتسبة والتعاون ، وفي زيادة التأكيد على ما تقدمه من تدريب للخريجين عن طريق الزمالات ذات الصلة بتطوير البحث والتدريب وبناء المؤسسات ؛

٥ - وتلاحظ مع الارتياح أيضاً مواصلة التوسع فيما تضطلع به جامعة الأمم المتحدة من أنشطة تعاونية مع الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات المتخصصة وإسبانيا مؤسسات البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة ، فضلاً عن التعاون المتزايد للجامعة مع الأوساط الأكاديمية والعلمية الدولية ؛

٦ - تسلّم بأن جامعة الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز صندوق الهبات الخاص بها وغير ذلك من المساهمات من أجل زيادة دخلها الأساسي ، وهو الهدف الذي بدأ عدد من الدول الأعضاء بالفعل بالتعاون إيجابياً لتحقيقه ؛

٧ - تناشد جدياً جميع الدول الأعضاء أن تحيط علماً بالتطورات الهامة في جامعة الأمم المتحدة وأن تتبرع على وجه الاستعجال وبسخاء لصندوق الهبات التابع للجامعة وأن تقدم ، بالإضافة إلى ذلك أو كبديل له ، مساهمات تشغيلية إلى الجامعة لتمكينها من تنفيذ ولايتها العالمية على نحو فعال ، وفقاً لميثاقها وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان وخطة عمل لبلدان المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي^(١٤١)، وللذين نص فيها على التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وإلى إعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية^(١٤٢)، وللذين أعلنت فيها استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ٢١٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ الذي أوصى فيه المجلس بتوجيه برامج عمل الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة نحو دعم التنفيذ الكامل لبرامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تدرك أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو جزء لا يتجزأ من جهد إنمائي عالمي ومن اقتصاد عالمي مترابط،

وإذ تشدد على أن الترابط بين جميع القطاعات، بما فيها القطاع الصناعي، ينبغي أن يسهم في تحقيق الرفاهية لكل البلدان، وإذ تعرب عن إيمانها بأن التنمية الصناعية للبلدان النامية ينبغي أن تشكل جزءاً أساسياً من عملية إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي،

وإذ تعرب عن قلقها لما للحالة الاقتصادية العالمية البالغة الصعوبة من أثر سلبي على تصنيع البلدان النامية، وإذ تكرر الإعراب عن الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد المالية والتقنية إلى البلدان النامية بغية التعجيل بتنميتها الصناعية،

وإذ تعي دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها جهاز التنسيق الرئيسي الذي يتحمل المسؤولية الأولى داخل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتسهيل نقل التكنولوجيا الصناعية وتوصيل قدر أكبر من المساعدة التقنية إلى البلدان النامية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد ظلت، رغم الجهود التعاونية التي تبذلها بعض البلدان، أقل كثيراً من المعدل المستصوب المتفق

التنمية، على النحو الذي تم التشديد عليه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث؛

٣ - تدعو البلدان المهتمة بالموضوع إلى أن ترسل إلى الأمين العام معلوماتها عن الخبرة المكتسبة في تطبيق نهج موحد على عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني؛

٤ - ترجو من الأمين العام:

(أ) أن يواصل دراسة مسألة النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها لكي يتيح لجميع الدول الخبرة الوطنية والدولية المكتسبة في هذا الميدان؛

(ب) أن يعدّ، على أساس المعلومات المقدمة من البلدان المهتمة بالموضوع، تقريراً عن تطبيق الحكومات لنهج موحد على تحليل التنمية وتخطيطها، أخذاً في الاعتبار كلاً من الخبرة المكتسبة في هذا الميدان في أجهزة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية المعنية ونتائج أول استعراض وتقييم لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث؛

(ج) أن يقدم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ وإلى الجمعية العامة لتتخذ فيه في دورتها الأربعين، وذلك بهدف استخدامه كأحد المساهمات في الاستعراضات والتقنيات المقبلة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث.

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٩٢/٣٨ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ١) و ٣٢٠٢ (د - ١) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمنين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، وقرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التي تضمنت فيما تضمنته التأكيد على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية^(١٤٠)،

(١٤١) انظر: A/10112، الفصل الرابع.

(١٤٢) Corr. 1 و ID/CONF. 4/22، الفصل السادس.

(١٤٠) القرار ٥٦/٣٥، المرفق، الفقرات ٧٢ - ٨٠.